

وعسكر الطلوع وبصره حالي اندم كالعصب لا يلد المتقوم
 وعن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا رجل
 حال او علم الا يطيب من نفسه **فما يد** اللنا على
 مدارك الا حلال وهو حصول بها العول تغالي
 علم بالقلم ولا تضيل حقوق المسلمين **وقوله تعالى**
يا ايها الذين امنوا اذنا بآياتنا انما نزلناها بالبينات
وليكاتب بينكم كاتيب العدل ولا ياتوا كاتيبا يكتيب
كما علمه الله قال جابر بن عبد الله ان محمدا بن عبد الله
 الازدي كان ديناً فقيهاً عالماً بالشرع وفيه من امر من
 الدين يتخير الكاتيب وان يجب عليه التمسك والتثبت
 فلا يكتيب الا بالحق وعاشمجة لا يحل ان يكون محمداً يكتيب
 المتعارف به في البصائر والمراقبة من دون ان يسمع
 ويحراه على الوجه الصحيح وليحقق وقوعها
 وتبين الخطا واحكام حتى لا يقبل التصديق والتزوير
 ويجزم مما ثبت فاعلم انه محصور في جملته او يعاط
 حتى يعجز او يشرى او يكتيب على ما يوافق مراد الله تعالى
 فلا يكتيب هادئة الزبوع ان يقرى عليه المشرك على ما
 كتبه ويقول اشهدوا على هذا فان وجد في الخطا يغلب
 في الظن عدمه ونحوه فلا يقع الا بالقصد يقويه
 الظن وعرفن الحق واللكاتب اجرة بالمستحسن

انما ينفق

لا كما يفعل بل يفعل المالك من الجهر **فصل في المضار**
 هي ان سلم رجل الى رجل علم الا كما في نقد ايكره ويكون
 الشرخ بينهما على حسب الترافض ويجرم ما يتنقض
 الربا كان يكون لصاحب النقديس معلوم من كل
 او نحو ذلك والمون والحسن ان في المضار من الشرخ من
 اصله ولا اعونه من العامل ونحوه **بار في الشركه**
 هي نوعان مكانتيت واملازك والواجب على المشركين
 التناصح والامانة وعدم الخيانة وان لا يستأثر احد
 هم بشئ دون صاحبه ولو اذ سعى احد منهم ويتبعي
 لهم ان يكتيب بينهم جائز فوضع عليه دفعا للمناجزة
 اكثر المعاملة في الشركه العرفيه ومجرها الى ثلثه
 وعوده **اولها الترافض** وان كان عملاً بحسبه في كل
 ما ورد وان لم يكن شرأق من قالوجه **الثاني العرف**
الجاري المستنقض الملتزم في المحرم او لمؤلفه فيعمله
 في كل ما ورد به الم تضاد من تضاد فان اختلف العرف
 او لا تعارض في هذا **ثالثه** وهو ان
 كل من المحتسب على حساب عماله وعلمه اذ لا شره
 سوى سببه ولا عرفه اذ الشرع بالعرف والعرف بالعرف
 او لعرف ولا سركه عرف ذلك هذا وقد استوفت